جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد
مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة

بحث تطبيقي في مديرية بلديات محافظة المثنى

وعد هادي عبد الحساني *
جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

معلومات المقالة

تاريخ البحث
الاستلام : 2017/4/12
تاريخ التعديل : 2017/5/16
قبول النشر : 2017/6/5
متوفر على الأنترنيت :

الكلمات المفتاحية :
تدقيق ورقابة الاداء
التنمية المستدامة
بلديات محافظة المثنى
معايير التدقيق
المشاريع الخدمية

الملخص

يهدف البحث الى معرفة ماهية التنمية المستدامة وعملية تدقيق ورقابة الاداء على المؤسسات العامة ومعايير التدقيق والرقابة التي تناولت الموضوع ، كما يهدف الى تطبيق عملية تدقيق ورقابة الاداء على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة من خلال قياس اثر انشطة مؤسسات البلديات على ابعاد واهداف التنمية المستدامة ، ولقد توصل البحث الى اهم الاستنتاجات وهي عدم قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمؤسسات البلديات في تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة البلديات لتحقيق التنمية المستدامة ، وضعف مؤسسات البلديات في اعداد وتنفيذ خطة لتحصيل ايراداتها السنوية اثر سلبا على نصيب الفرد من (سكان الحضر) الذي يمكن ان يحصل عليه نتيجة ترجمة مبالغ الايرادات في المشاريع الخدمية ذات النفع العام، كما توصل البحث الى اهم التوصيات وهي ، تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة البلديات من قبل المدقق الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية المستدامة ، وتفعيل عملية اعداد وتنفيذ الخطط السنوية في مؤسسات البلديات لتحصيل ايراداتها وترجمتها في مشاريع خدمية ذات نفع عام.

© 2017 جامعة المثنى . جميع الحقوق محفوظة

Abstract

The aim of the research is to identify the nature of sustainable development and the process of auditing and control the performance of the public institutions and the auditing and control standards that Addressed with the subject. It also aims to apply the process of auditing and control the performance on the research sample to achieve sustainable development by measuring the impact of the activities of municipal institutions on the dimensions and objectives of sustainable development. The research reached the most important conclusions are the failure of the internal auditor and the external auditor of municipal institutions to activate the auditing and control of performance on municipal activities to achieve sustainable development. and the weakness of municipal institutions in preparing and implementing a plan to collect their annual revenues And the impact of the negative impact on the per capita (urban population) that can be obtained as a result of the translation of revenue amounts in service projects of public benefit. and the research reached the most important recommendations, namely, the activation of the audit and control performance on the activities of municipalities by the internal auditor and external to achieve sustainable development , And activate the process of preparing and implementing annual plans in municipal institutions to collect revenues and translate them into service projects of public utility.

المقدمة

إن التنمية المستدامة محط اهتمام اغلب بلدان العالم ، إذ تعني بضمان حصة الاجيال الحالية والمستقبلية من الموارد الطبيعية ولضرورتها الاساسية في الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسساتية، فقد سعت البلدان الى تنظيم انشطتها المختلفة (الخدمية ، التجارية ، والصناعية ، وغيرها ..) ، وإذ

* Corresponding author : E-mail addresses : Waadabd24@yahoo.com .

© 2018 AL – Muthanna University . All rights reserved . DOI:10.52113/6/2018-8-1/111 - 123 .

ما اخذنا مؤسسات البلديات وما تتضمنه من انشطة مختلفة ذات علاقة وطيدة بالتنمية المستدامة فأن لتحقيقها ، يتطلب الأمر تفعيل عملية الرقابة والتدقيق على كافه أنشطة مؤسسات البلديات ، وتشخيص حالات عدم الالتزام والقوانين والتعليمات والأنظمة وأثرها على اهداف وابعاد التنمية المستدامة وتقديم التوصيات لغرض معالجتها في المستقبل من اجل ضمان حصة الاجيال الحالية والمستقبلية ، ، ولتحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلى أربعة محاور (المحور الأول منهجية البحث , المحور الثاني التدقيق والرقابة في التنمية المستدامة, المحور الثالث تطبيق عملية تدقيق ورقابة الاداء على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة ، المحور الرابع الاستنتاجات والتوصيات)

منهجية البحث

مشكلة البحث

ان مؤسسات البلديات تمثل ابعاد التنمية المستدامة الأربعة (الاقتصادي ، البيئي ، الاجتماعي ، المؤسسي) من خلال ما تتضمنه من انشطة ذات علاقة وطيدة بتلك الابعاد ففي البعد الاقتصادي يوجد النشاط الانتاجي المتمثل بإنتاج التبليط وانتاج الاشجار ، كما يوجد النشاط التجاري المتمثل بإيجار المحلات وبيع القطع السكنية ، وفي البعد البيئي نجد أنشطتها المتعلقة بزراعة الحدائق والمتنزهات ورفع النفايات وحرقها ، وفي البعد الاجتماعي فأن مؤسسات البلديات تقدم خدمة للمواطنين متمثلة بأكساء الشوارع وانارتها فضلا عن رفع النفايات، اما في البعد المؤسسي فأن مؤسسات البلديات تهدف الى المحافظة على تراث المدن ، وكما تحتاج للقيام بأعمالها الى تنسيق وتعاون داخلي والى تنسيق وتعاون خارجي مع الدوائر ذات العلاقة . وبما ان التنمية المستدامة اصبحت ضرورة اساسية ولتحقيقها يتطلب الامر تفعيل دور المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن صياغة المشكلة في ظل التساؤلات الآتية :

1- هل يساهم المدقق الداخلي لمؤسسات البلديات في تحقيق التنمية المستدامة عبر تدقيق ورقابة الاداء .
2- هل يساهم المدقق الخارجي لمؤسسات البلديات في تحقيق التنمية المستدامة عبر تدقيق ورقابة الاداء .

أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من الدور الايجابي الذي يمكن ان يؤديه المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في عملية التدقيق والرقابة على قياس اداء انشطة مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة التي تسعى لها اغلب بلدان العالم لغرض المحافظة على حصة الاجيال الحالية والمستقبلية بصورة صحيحة وعادلة .

هدف البحث

يهدف البحث الى الاتي:

1- معرفة ماهية التنمية المستدامة وعملية تدقيق ورقابة الاداء على المؤسسات العامة.
2- تطبيق عملية تدقيق ورقابة الاداء على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها :

ان تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة مؤسسات البلديات بوساطة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تساهم في تحديد نقاط الخلل ومعالجتها لتحقيق التنمية المستدامة .

منهج البحث

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي في اعداد البحث من الجانب النظري والجانب التطبيقي .

الحدود المكانية و الزمانية للبحث

الحدود المكانية : عينة البحث مؤسسات البلديات في محافظة المثنى

الحدود الزمانية : تمثلت في السنوات (2012 ، 2013 ، 2014) والتي تظم البيانات المالية والتقارير الاحصائية الخاصة بعمل ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق .

أساليب جمع البيانات

لغرض انجاز البحث تم الاعتماد على المصادر الآتية :

(الكتب العربية والاجنبية، البحوث والرسائل الأكاديمية والمهنية ، الانترنت ، البيانات المالية والاحصائية لعينة البحث) .

مخطط البحث

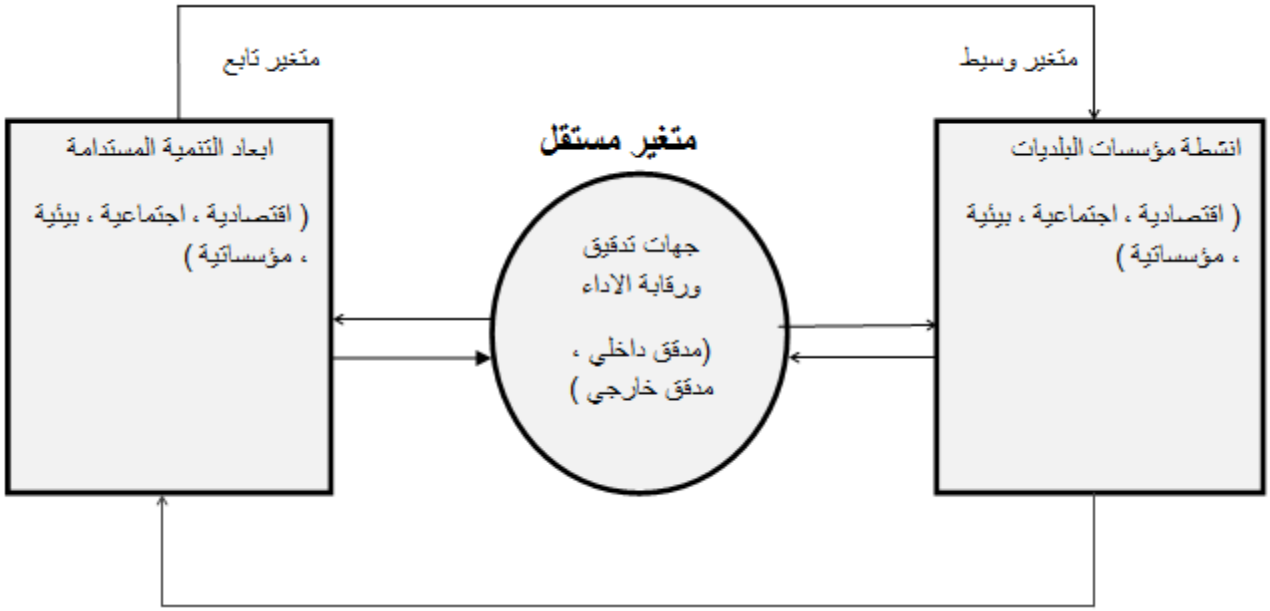

الاطار النظري

التدقيق والرقابة في التنمية المستدامة

اولا : تدقيق ورقابة الاداء

❖ مفهوم تدقيق ورقابة الاداء

تعد تدقيق ورقابة الاداء فحص موضوعي مستقل لأعمال وانظمة وبرامج المؤسسات العامة والتي تتعلق بإحدى الجوانب الثلاثة او الاكثر وهي الاقتصادية والكفاءة والفاعلية والبيئية يكون الهدف منها هو التطوير وعادةً ينتج عنها تقرير او بيان يقدم الى الادارة العليا في المؤسسة ، (معيار الانتوساي ، 3100 ، 2004 : 3). ويرى (Blocher et.al) ان رقابة وتدقيق الاداء تتمثل بالعملية التي يتم من خلالها تقديم تقرير الى الادارة يتضمن معلومات عن اداء الانشطة داخل الوحدة الاقتصادية وفي ضوء المعايير المتوافرة في الموازنات والخطط والأهداف المحددة يمكن التوصل للحكم عن مدى كفاءة وفاعلية الاداء بشكل عام ، (Blocher et.al , 2010: 801). وتشمل عناصر تدقيق ورقابة الاداء الاتي : اولا عنصر الاقتصادية : ويقصد بها تخفيض تكلفة الانشطة مع مراعاة جودتها المناسبة ، ثانيا عنصر الكفاءة : ويقصد بها العلاقة بين جودة السلع والخدمات المقدمة وبين تكلفة انجاز تلك السلع والخدمات المقدمة ، أي الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة ، ثالثاً عنصر الفاعلية : ويقصد بها علاقة المخرجات بتحقيق الاهداف المعلنة مسبقاً ، (معيار الانتوساي ، 3000 ، 2004 : 15-17) ، كما يوجد عنصر رابع تتناوله تدقيق ورقابة الاداء وهو عنصر البيئة: ويقصد بها تأكد المدقق من الالتزام الجهة الخاضع للتدقيق بالقوانين البيئية ، وبتنفيذ البرامج الحكومية المتعلقة بالبيئة ، فضلا عن تقويم السياسات والبرامج البيئية ، (معيار الانتوساي 5110، 2001: 21).

❖ الجهات التي تقوم بعملية تدقيق ورقابة الاداء

ان الجهات التي تقوم بعملية الرقابة والتدقيق تتمثل في اجهزة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وحسب الاتي :

➢ اجهزة التدقيق الداخلي

ان وظيفة الرقابة والتدقيق الداخلي وظيفة يؤديها موظفين من داخل المؤسسة تتضمن الفحص الانتقادي المنظم للإجراءات والسياسات والتقويم المستمر للخطط والسياسات الادارية يكون الهدف منها التحقق من كفاءة واقتصادية وفاعلية الاداء فضلا عن التحقق من الالتزام بالقوانين والتعليمات ، ولتحقيق ذلك فعلى المدقق الداخلي ان يقوم بالإجراءات (تدقيق وتقويم مدى كفاءة وفاعلية وسائل الرقابة الداخلية في المؤسسة ، التحقق من حماية اصول المؤسسة ، تقويم الاداء على مستوى مراكز المسؤولية) ، (سرايا ، 2007 : 126). و يرى (عيسى) ان وظيفة التدقيق الداخلي ذات دور مهم في المؤسسة لكونها تمد الادارة العليا بالمعلومات الضرورية عن مدى فاعلية الرقابة الداخلية في المؤسسة فضلا عن مد الادارة بالمعلومات الصحية وفي الوقت المناسب عن المخاطر المحيطة بنشاط المؤسسة (عيسى ، 2008 : 6).

➢ اجهزة التدقيق الخارجي

ان التدقيق الخارجي يتمثل بمجموعة من المعايير والمبادئ والقواعد والاساليب التي تمكن المدقق الخارجي من فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمعلومات المثبتة في السجلات القوائم المالية بهدف ابداء راي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة النشاط من ربح وخسارة وعن المركز المالي في نهاية فترة زمنية معينة ، وعلى الرغم من مهمة المدقق الخارجي في التحقق من مصداقية القوائم المالية ، الا ان التطورات الاخيرة في مجال المحاسبة والتدقيق اضافة مهمة على المدقق الخارجي متمثلة بالتدقيق الاجتماعي وهو التحقق من مدى ايفاء المؤسسة الاقتصادية بالتزاماتها الاجتماعية وماهية الاثار على المجتمع ، (القريشي ، 2011 : 5-12) . ويرى (علي ، وشحاته) ان الاهتمام المتزايد للمحاسبة في الامور الاجتماعية والبيئية ، يصاحبه اهتمام في نفس القوة من جانب التدقيق ، ولكي تستطيع أدارة الشركات والمؤسسات كسب ثقة المجتمع بالبيانات التي تفصح عنها ، يجب ان تخضع تلك البيانات الى عملية تدقيق يقوم بها شخص مؤهل علميا ومدرب ومستقل لغرض ابداء رأيه الفني المحايد في البيانات المالية والكشوفات المرفقة بها ، ويطلق على هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الخارجي ،(علي ، وشحاتة ، 2013 : 18-20) .

ثانيا : مفهوم التنمية المستدامة

ان التنمية المستدامة كمفهوم يشير في طياته الى جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية ومؤسساتية ، ولقد ظهر اول مفهوم بشكل صريح للتنمية المستدامة في تقرير بورتلاند عام 1987 ، الذي بينها على (انها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون المساس او التضحية بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة) ، ولا يعني ذلك ان غاية التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة فحسب وانما تمتد غاياتها لتحقيق تنمية متوازنة بين الأنشطة الاقتصادية ، مع ضمان تماسك اجتماعي مع جميع اصحاب المصالح الذين يهمهم الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية ، (Hale & Lachowicz , 2002: 84) . كما تعني التنمية المستدامة على أنها التوافقية بين التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسساتية من جانب واحتياجات الاجيال الحالية والمستقبلية من الجانب الاخر ، (Schrijver et al, 2004 :690) . كما يرى (الحساني) بأن التنمية المستدامة عبارة عن ادارة محلية اقليمية عالمية تهدف إلى حماية الموارد الطبيعية من سوء الاستخدام بوساطة تطبيق نظم وبرامج بيئية سليمة للحصول على الموارد اللازمة للعيش بحياة صحية نشطة وفق منظور اقتصادي اجتماعي يلبي احتياجات الجيل الحاضر والمستقبلي ،(الحساني ، 2017 : 32). وكما يرى (Bramwell) ان التنمية المستدامة تعني المحادثات الخاصة بالأمور الاجتماعية والبيئية والاقتصادية والتي من خلالها يتم حماية البيئة في المستقبل في ضوء البناء الاقتصادي الاجتماعي السليم بين مصالح اصحاب العلاقة , (Bramwell,2004:17) .

❖ أهداف التنمية المستدامة

لقد قدمت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (تحويل عالمنا)، سبعة عشر هدفاً متضمنه مائة وتسعة وستون غاية ، وان هذه الاهداف والغايات مكملة لمسيرة الاهداف الالفية وانجاز مالم يتحقق في اطارها ، وغير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين ابعاد التنمية المستدامة ، وحسب تعلق الامر بموضوع البحث يمكن توضيح اهم الاهداف ذات العلاقة وحسب الاتي : (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2015 : 19).

- ✓ ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.
- ✓ ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع مع وجود إدارة مستدامة لها .
- ✓ ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة بتكلفة ميسورة .
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة المنتجة، وتوافر العمل اللائق للجميع.
- ✓ اقامة بنى تحتية قادرة على الصمود ، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام وتشجيع الابتكار.
- ✓ الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
- ✓ جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع أمنة وقادرة على الصمود بشكل مستدام.
- ✓ ضمان انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة.
- ✓ اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي الى تغيرات المناخ واثاره.
- ✓ تعزيز مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها احد تكون منتظمة وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

❖ مؤشرات التنمية المستدامة

لقد تبنت لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة اعداد وتقديم العديد من مؤشرات التنمية المستدامة التي عبرها يمكن قياس التقدم في اهداف وابعاد التنمية المستدامة ، ويمكن توضيح مؤشرات التنمية المستدامة ذات العلاقة بموضوع البحث وفقاً لأبعاد التنمية المستدامة وحسب الجدول ادناه : (UN ,2007 : 11-14).

جدول (1) مؤشرات التنمية المستدامة

ابعاد التنمية المستدامة	مؤشرات التنمية المستدامة
1- البعد الاقتصادي	1-نسبة الايرادات الاجمالية الى اجمالي المصروفات السنوية.
	2- المساعدات الانمائية الرسمية المحلية والدولية.
	3- نسبة العمال الى عدد السكان .
	4- نصيب الفرد من الاموال المخصصة .
2-البعد البيئي	1- طرق ادارة النفايات.
	2- نسبة معالجة مياه الصرف الصحي السنوية.
	3- انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون.
	4- نسبة الحدائق والمتنزهات المنفذة الى المعياري .
3- البعد الاجتماعي	1-نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة.
	2- نسب الأسر بدون كهرباء او غيرها من مصادر الطاقة .
	3- نسبة السكان الذين يستخدمون مصادر مياه محسنة .
	4- نسبة السكان الحضر الى عدد السكان الاجمالي.
4- البعد المؤسسي	1- التنسيق والتعاون المحلي والدولي في تحقيق التنمية المستدامة.
	2- ادماج امور البيئة والتنمية في صنع القرارات المختلفة.
	3- نسبة المبالغ المنفقة على مجالات البحث والتطوير.

المصدر : استنادا الى تقرير لجنة التنمية المستدامة في الامم المتحدة

الاطار العملي

تطبيق عملية تدقيق ورقابة الاداء على عينة البحث لتحقيق التنمية المستدامة

1- تحليل مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات العلاقة بمؤسسات البلديات

اصدر الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط العراقية ، تقارير سنوية منذ العام (2010) بعنوان مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق تتضمن هذه التقارير ثلاثة عشر فصل بمواضيع تهم التنمية المستدامة ، ورد فيها في الفصل الثالث عشر الذي يتضمن عنوان (انماط الانتاج والاستهلاك المستدامة) ، امور فرعية تتعلق بأنشطة المؤسسات البلدية ووفق الاتي :

أ. اعطاء تعريف للنفايات بشكل عام : على انها ناتج جانبي للاستخدام غير الفعال للموارد والتي تؤثر بدرجة خطيرة على صحة الانسان .

ب. لا يوجد بيانات عن نسبة النفايات الخطرة ونسبة النفايات غير خطرة المتولدة من الانشطة المختلفة ، مما يدل على انعدام الاجراءات المستخدمة في رصد تلك النفايات على الرغم من خطورتها على البيئة والانسان .

ج. طرق معالجة النفايات : تم رصد طرق معالجة النفايات في العراق ولكن لغاية عام (2012) ، إذ يلحظ من خلال التقرير نسبة (41,3٪) ترفع من قبل البلدية او مقاول البلدية ، ونسبة (13,1٪) توضع في حاويات مخصصة ، ونسبة (32,5٪) ترمي خارج الوحدة السكنية ، ونسبة (12,6٪) تحرق ، ونسبة (0,4٪) تطمر ، ونسبة (0,1٪) اخرى ، اما بخصوص الاعوام (2013 ، 2014) فلا يوجد أي رصد لها من قبل الجهاز المركزي الاحصائي في العراق .

2- **تحديد مؤشرات تدقيق ورقابة الاداء (تقويم الاداء) لمؤسسات البلديات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.**

لقد قدم ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق مجموعة من المؤشرات لقياس الاداء بشكل عام في مؤسسات البلديات ، وان من اهم مؤشرات ذات العلاقة بالتنمية المستدامة هي :

1- عدد المحطات جمع النفايات التابعة للبلدية .
2- نسبة كمية النفايات المنقولة من المناطق التحويلية الى الطمر الصحي.
3- تقارير دائرة الصحة ودائرة البيئة عن النظافة والطمر الصحي
4- المواصفات المطلوبة في مواقع الطمر الصحي
5- نسبة تنفيذ الحدائق والمتنزهات الفعلي من التصميم الاساسي .

3- نبذة تعريفة عن عينة البحث

تأسست مديرية بلديات محافظة المثنى بموجب قانون البلديات رقم (165) لسنة 1964 (المعدل) ، إذ يبلغ عدد مؤسسات البلدية التابعة لها (11) أحد عشر بلدية موزعة على الاقضية والنواحي في المحافظة ، وتصنف المؤسسات البلدية حسب عدد النفوس ، الى صنف الاول اذا كان عدد النفوس يتراوح بين (120000- 400000) نسمة ، والى الصنف الثاني اذ تراوح العدد بين (40000-120000) نسمة ، والى الصنف الثالث عندما يكون العدد (15000-40000) نسمة ، والى الصنف الرابع إذ كان عدد النفوس اقل من (15000) نسمة ، وتتراوح اصناف مؤسسات البلدية التابعة الى عينة البحث بين الصنف الثاني والصنف الرابع ، وتقوم مؤسسات البلديات بتقديم العديد من الخدمات الى المواطنين .

4- توزيع انشطة مؤسسات البلديات حسب علاقتها مع ابعاد التنمية المستدامة الاربعة

جدول (2) تصنيف انشطة البلديات وفق ابعاد التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد البيئي	البعد الاجتماعي	البعد المؤسسي
1- انشطة المشاريع	1- انشطة المخلفات الصلبة والبيئة	1- انشطة الاملاك	1- التخطيط والمتابعة
2- الانشطة المالية والموازنات	2- انشطة الحدائق والمتنزهات	2- انشطة تنظيم المدن	2- انشطة الادارة والافراد
3- انشطة الواردات			

المصدر : الهيكل التنظيمي للمؤسسات البلديات في محافظة المثنى

يلحظ من الجدول (2) الاتي

- ✓ وجود ثلاثة انشطة من انشطة مؤسسات البلديات ذات علاقة بالبعد الاقتصادي فأنشطة المشاريع سواء كانت مشاريع طويلة الاجل أو قصيرة الاجل تكون ذات فائدة الى الجيل الحالي أو المستقبلي ، فضلا عن انشطة الموازنات والواردات ذات تأثير ايجابي على البعد الاقتصادي في حالة تفعيلها من خلال اعداد الموازنات ومتابعة تحصيل الايرادات التي عبرها يتم تنفيذ المشاريع ذات الفائدة.
- ✓ وجود اثنان من الانشطة في مؤسسات البلدية ذات علاقة في البعد البيئي ، فأن رفع النفايات ومعالجتها بالطرق السليمة وانشاء الحدائق والمتنزهات يساهم في خلق بيئة نظيف تضمن حماية الحالة الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية التي تكون احدى اهدف التنمية المستدامة المتمثلة بالهدف الثالث .
- ✓ وجود اثنان من الانشطة في مؤسسات البلدية ذات علاقة في البعد الاجتماعي نتيجة الخدمات التي تقدمها تلك الانشطة الى المواطنين من خلال تنظيف الشوارع من النفايات وتنظيم الدور والازقة واجراء المسوحات الموقعية وتوزيع الاراضي السكنية الى المواطنين.
- ✓ وجود اثنان من الانشطة في مؤسسات البلدية ذات علاقة في البعد المؤسسي ، من خلال التنسيق والمتابعة مع الاطراف ذات العلاقة في تحقيق اهداف المؤسسة ، فضلا عن اعداد ومتابعة تنفيذ الخطط المختلفة وتوزيع المهام بين الافراد العاملين لمنع الازدواجية في المهام .

5- احتساب نصيب الفرد (سكان الحضر) من ايرادات مؤسسات البلديات واثره على التنمية المستدامة .

جدول (3) مؤشر نصيب الفرد من الموارد المالية المخصصة و المساعدات الانمائية الرسمية المحلية والدولية

السنة	اجمالي مبالغ التمويل للمؤسسات البلديات المبلغ (الف) (1)	التمويل الذاتي للمؤسسات البلديات المبلغ (الف) (2)	التمويل الحكومي للمؤسسات البلديات المبلغ (الف) (3)	عدد السكان الحضر في المحافظة (الف نسمة) (4)	نصيب الفرد من التمويلات (دينار)		
					1/4	2/4	3/4
2012	12027224	3151792	8875432	323	37263	9758	27478
2013	12467458	3503201	8964257	333	37440	10520	26919
2014	10477146	2834171	7642975	342	30635	8287	22347

المصدر : (1، 2، 3) البيانات المالية لعينة البحث ، (4) تقارير الجهاز المركزي للإحصاء في العراق

يلحظ من الجدول (3) الاتي :

- ✓ انخفاض نصيب الفرد (سكان الحضر) من اجمالي مبالغ التمويل للمؤسسات البلديات إذ يبلغ نصيب الفرد مبلغ (30635) دينار في سنة (2014) مقارنة مع نصيب الفرد من اجمالي مبالغ التمويل للمؤسسات البلديات البالغ (37263 ، 37440) دينار للسنوات (2012 ، 2013) على التوالي .
- ✓ انخفاض نصيب الفرد (سكان الحضر) من مبالغ التمويل الذاتي للمؤسسات البلديات (الايرادات المحصلة سنوياً) إذ يبلغ نصيب الفرد مبلغ (8287) دينار في سنة (2014) مقارنة مع نصيب الفرد من مبالغ التمويل الذاتي للمؤسسات البلديات البالغ (9758 ، 10520) دينار للسنوات (2012 ، 2013) على التوالي ، مما يدل على سوء ادارة مؤسسات البلديات في تحصيل ايراداتها المتنوعة ، وان ذلك ينعكس سلباً على تحقيق اهدافها خاصةً وان مبالغ الايرادات المتحصلة يتم الاستفادة منها في انشاء المشاريع الطويلة الاجل والمشاريع القصيرة الاجل ذات النفع العام للأجيال الحالية والمستقبلية .

6- **قياس تأثير انشطة المخلفات الصلبة والبيئة والحدائق والمتنزهات على التنمية المستدامة**

جدول (4) نسبة السكان الحضر والريف الى عدد السكان المخدومين بخدمة جمع النفايات

السنة	عدد سكان المحافظة (1)	الحضر (2)	الريف (3)	المخدومين من الحضر بجمع النفايات (4)	النسب			
					1/2	1/3	1/4	2/4
2012	792390	323825	468565	269422	41	59	34	83
2013	819090	333289	485801	277296	41	59	34	83
2014	839599	342999	496600	285375	41	59	34	83

المصدر : (1 ، 2، 3) تقارير الجهاز المركزي للحصاء في العراق ، (4) تقارير عينة البحث

يلحظ من الجدول (4) الاتي :

تبلغ نسبة عدد سكان الريف من عدد السكان الاجمالي للمحافظة نسبة (59٪) خلال سنوات البحث على التوالي ، مقارنة مع عدد السكان الحضر البالغ نسبة (41 ٪) من عدد السكان الاجمالي للمحافظة خلال سنوات البحث على التوالي ، وان ما نلاحظه هو عدم شمول سكان الريف بخدمات جمع النفايات وبالتالي تكون نسبة عدد السكان غير مخدومين بخدمة جمع النفايات في المحافظة نسبة (66٪) من اجمالي عدد السكان في المحافظة ، وان ذلك يترك اثار سلبية على البيئة نتيجة لأساليب جمع والتخلص من النفايات غير سليمة ، وهذا ما لاحظه الباحث اثناء الزيارة الميدانية الى المناطق الريفية ورؤية طرق جمع والتخلص من النفايات عبر الحرق أو الرمي في الانهر والتي تؤدي الى تلوث البيئة وتقليل مساهمة مؤسسات البلديات في احراز تقدم في مجال البعد البيئي للتنمية المستدامة وتحقيق الهدف المتضمن ضمان تمتع الجميع الناس بأنماط عيش صحية

وبالرفاهية في جميع الاعمار، فضلا عن عدم مساهمة مؤسسات البلديات في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتضمن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، بسبب عدم شمول سكان المناطق الريفية بخدماتها ، على الرغم من انهم يشكلون نسبة (59٪) من اجمالي عدد سكان المحافظة .

جدول (5) مواقع واعداد ادارة النفايات

السنة	اجمالي عدد مواقع الطمر الصحي (1)	اجمالي عدد المحطات (2)	عدد المواقع الطمر الصحي		عدد المحطات	
			موافقة بيئية	بدون موافقة بيئية	نظامية	غير نظامية
2012	2	1	1	1	-	1
2013	2	1	1	1	-	1
2014	2	1	1	1	-	1

المصدر : التقارير الاحصائية لعينة البحث

يلحظ من الجدول (5) الاتي :

بلغت عدد المواقع الطمر الصحي (2) موقع خلال سنوات البحث بدون أي تغير ايجابي منذ العام (2012) ، إذ يوجد احدى المواقع غير مستوفي للمتطلبات البيئية المحددة لذلك الغرض مما يترك اثار سلبية على البيئة تضعف من مساهمة المؤسسات البلديات في رفع مؤشر طرق ادارة النفايات للتنمية المستدامة ، فضلا عن عدم حدوث أي تغير في اعداد المحطات البالغ (1) محطة منذ العام (2012) ، والتي ايضاً غير مستوفية لشروط المتطلبات البيئية المحددة لإدارة النفايات بطريقة سليمة تحافظ على البيئة .

جدول (6) كمية المخلفات المرفوعة

السنة	النفايات طن/ سنة (1)	الانقاض طن / سنة (2)	السكراب (3)	اجمالي كمية المخلفات المرفوعة طن / سنة (4)	الاجمالي طن / يوم	النسب		
						4/1	4/2	4/3
2012	349920	276462	-	626562	1717	55	45	صفر
2013	130911	135147	-	266058	729	50	50	صفر
2014	147492	95872	-	243364	667	60	40	صفر

المصدر : تقارير عينة البحث عن كمية المخلفات المرفوعة خلال سنوات البحث

يلحظ من الجدول (6) الاتي :

بلغت نسبة كميات النفايات المرفوعة نسبة (55 ٪، 50٪ ، 60 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، مقارنة مع نسب رفع كميات الانقاض البالغة نسب (45 ٪، 50 ٪، 40 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، وان ما نلاحظه هو تفاوتات في نسب رفع كميات النفايات والانقاض فضلا عن عدم وجود أي نسب تذكر خلال سنوات البحث لكميات المرفوعة من السكراب ، كما يلاحظ انخفاض كمية المخلفات المرفوعة الى (360504 ،

383198) طن / سنة عن كمية المخلفات المرفوعة في عام (2012) والبالغة (626562) طن / سنة ، وان ذلك دليل على انخفاض مساهمة مؤسسات البلديات في رفع مؤشر كميات المخلفات المرفوعة ، والتي تعود بأثار غير ايجابية في احراز تقدم محرز في البعد البيئي للتنمية المستدامة .

جدول (7) احتساب كمية النفايات المتولدة والمتروكة خلال السنة

السنة	عدد سكان المحافظة (1)	كمية النفايات المتولدة للفرد كغم / يوم (2)	اجمالي كمية النفايات (1*2) طن / سنة (3)	كمية النفايات المرفوعة طن / سنة (4)	كمية النفايات المتروكة (3-4) (5)	النسب	
						3/4	3/5
2012	792390	1,6	462756	349920	112836	76	24
2013	819090	1,3	388658	130911	257747	34	66
2014	839599	1,4	429035	147492	281543	34	66

المصدر : (1) تقارير الجهاز المركزي للإحصاء العراقي ، (2) تقارير الاحصاءات لعينة البحث ، الاحتساب من قبل الباحث
كمية النفايات المتولدة للفرد كغم / يوم * عدد سكان المحافظة * 365 ÷ 1000 الاحتساب من قبل الباحث

يلحظ من الجدول (7) الاتي :

ارتفاع في نسب كمية النفايات المتولدة والمتروكة دون رفع إذ تصل النسب الى (24 ٪، 66 ٪، 66 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ،2013 ، 2014) على التوالي ، مقارنة مع انخفاض كميات النفايات المتولدة والمرفوعة البالغة (76 ٪، 34 ٪، 34 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ،2013 ، 2014) على التوالي ، مما يدل على تراجع مؤسسات البلديات في رفع كميات النفايات المتولدة خلال السنة نتيجة تجاهلها العلاقة بين زيادة عدد السكان بشكل عام في المحافظة ومؤشر نصيب الفرد من تولد النفايات خلال اليوم ، تارك من ذلك اثار سلبية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .

جدول (8) يوضح مؤشر مساحات واعداد الحدائق والمتنزهات المعياري والفعلي

السنة	مساحة الحدائق والمتنزهات وفق التصميم المعياري م2 (1)	مساحة الحدائق والمتنزهات المنفذة تراكمي م2 (2)	عدد الحدائق والمتنزهات وفق التصميم الاساسي 4 (3)	عدد الحدائق والمتنزهات المنفذة تراكمي (4)	المقارنة	
					1/2	3/4
2012	1444600	136998	287	32	9	11
2013	1444600	153084	287	38	10	13
2014	1603338	151584	294	60	9	20

المصدر : تقارير الاحصائية لعينة البحث ، الاحتساب من قبل الباحث

شكل (1) يوضح مؤشر نسبة الحدائق والمتنزهات المنفذة الى المعياري

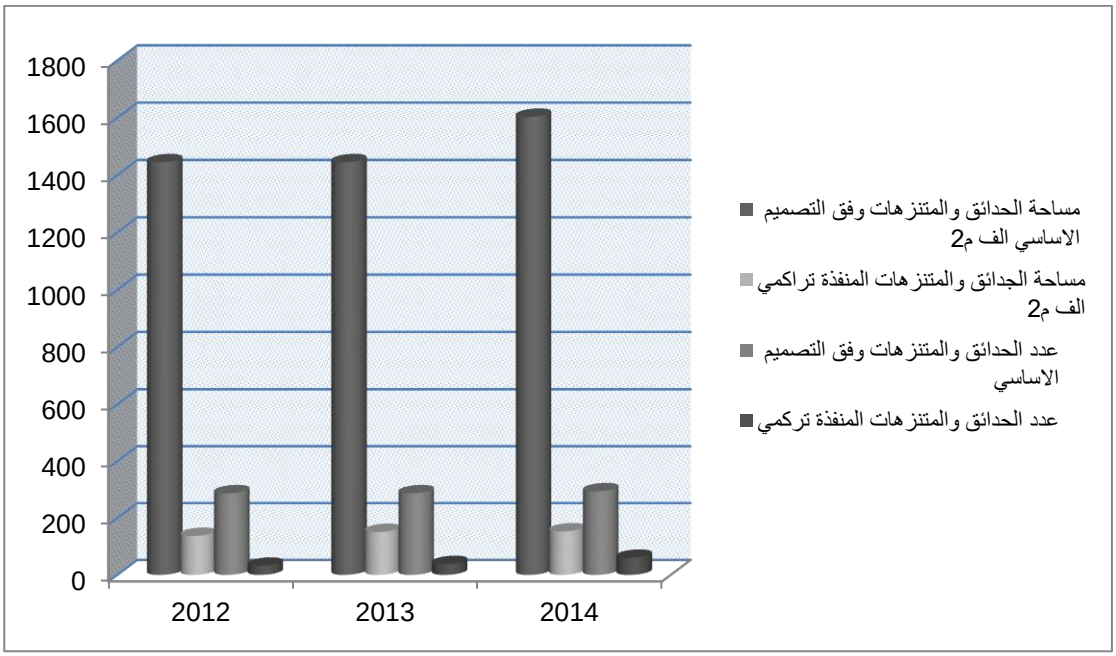

يلحظ من الشكل (1) الاتي : انخفاض نسبة مساحات الحدائق والمتنزهات الفعلية مقارنة مع نسبة مساحات الحدائق والمتنزهات المعيارية الواجب توافرها ، إذ تبلغ النسب (9 ٪، 10 ٪، 9 ٪) خلال سنوات البحث ، (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، فضلا عن انخفاض نسبة اعداد الحدائق والمتنزهات الفعلية مقارنة مع نسبة اعداد الحدائق والمتنزهات المعيارية الواجب توافرها ، إذ تبلغ نسب (11 ٪، 13 ٪، 20٪) خلال سنوات البحث ، (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي . وان ضعف الجهود المبذولة في زيادة مساحات واعداد الحدائق والمتنزهات الفعلية يؤثر سلبا على مساهمة مؤسسات البلديات في جانب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال توافر اماكن لراحة السكان ، وجانب البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال زرع الاشجار والازهار التي تعود بنفع على البيئة من خلال زيادة نسب الاوكسجين في الجو ، خاصة وان المدن (الحضر) تحتاج ذلك نتيجة ارتفاع الغازات الدفيئة المتولدة من السيارات ، اما من جانب البعد المؤسسي فأن مؤسسات البلديات تفتقد التنسيق والتعاون مع المؤسسات ذات العلاقة بمعالجة مياه الصرف الصحي في استخدام المياه المعالجة لزراعة الحدائق والمتنزهات، إذ تبلغ مياه الصرف الصحي المعالجة (4015000 ، 6570000 ، 7300000) م3 ، خلال سنوات البحث ، (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، يتم تدويرها مرة اخرى الى مياه الانهار بدلاً من الاستفادة منها في مشاريع نافعة للبيئة .

7- قياس اثر انشطة مؤسسات البلديات ذات العلاقة في البعد الاجتماعي والمؤسسي على التنمية المستدامة

جدول (9) مؤشر نسبة العمال الى سكان

السنة	عدد سكان الحضر في المحافظة نسمة (1)	الاعداد الفعلية للمنظفين (2)	الاحتياج المعياري للمنظفين (3)	الفرق
2012	323825	1336	1619	(283)
2013	333289	1245	1666	(421)
2013	342999	1561	1715	(154)

المصدر : (1 ، 2) تقارير الاحصائية لعينة البحث ، (3) عامل واحد نظافة لكل (200) نسمة

يلحظ من الجدول (9) الاتي :

انخفاض عدد عمال النظافة الفعلي مقارنة مع اعداد عمال النظافة لكل (200) نسمة (المعياري) اذ يبلغ الفرق في السالب (283 ، 421 ، 154) عامل نظافة خلال سنوات البحث (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، مما يترك اثاراً سلبياً على خدمة جمع النفايات من الشوارع والمدن ، إذ يوضح جدول (6) انخفاض في كمية النفايات المرفوعة والبالغة (349920 ، 130911،147492) طن / سنة ، خلال سنوات البحث ، (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، وبالتالي سيكون هناك اثر اجتماعي بسبب قلة كوادر التنظيف التي من الممكن استخدامها كأيدي عاملة ، واثر بيئي يعود نتيجة ترك النفايات في الشوارع والمدن .

جدول (10) مؤشر نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي محسنة

السنة	عدد سكان في المحافظة نسمة (1)	عدد السكان المخدومين		النسبة	
		بشبكات المجاري (2) نسمة	بنظام سبتك تنك (3) نسمة	1/2	1/3
2012	792390	112954	515134	14	65
2013	819090	220772	640070	27	78
2014	839599	287262	687019	34	81

المصدر : تقارير الاحصاءات البيئية في العراق

يلحظ من الجدول (10) الاتي :

- ✓ زيادة في اعداد السكان المخدومين بنظام سبتك تنك ، إذ نبلغ نسبة السكان المخدومين (65 ٪، 78 ٪، 81 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، وهذا مؤشر جيد يصب باتجاه الحفاظ على البيئة من التلوث .
- ✓ زيادة بسيطة في اعداد السكان المخدومين في شبكات المجاري ، إذ نبلغ نسبة السكان المخدومين (14٪ ، 27 ٪، 34 ٪) خلال سنوات البحث (2012 ، 2013 ، 2014) على التوالي ، فضلا عن فقدان التنسيق والتعاون بين مؤسسات البلديات والمؤسسات المعنية بمشاريع خدمات المجاري مما اثرت سلباً ، على تبليط الشوارع الرئيسة والفرعية في المدن خلال سنوات البحث ، نتيجة تأخر اكمال مشاريع المجاري في المدة المحددة لها ، وان مجموع الاثار السلبية نتيجة سوء التعاون والتنسيق بين مؤسسات البلديات والمؤسسات ذات العلاقة تخفض من مساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة .

8- **قياس حجم التنسيق والتعاون بين المؤسسات البلديات ومجلس حماية وتحسين البيئة للمحافظة.**

أ. من خلال الاطلاع على تقارير الجلسات لمجلس حماية وتحسين البيئة للمحافظة ، لوحظ التزام ممثلي مؤسسات البلديات من الحضور لكافه جلسات مجلس حماية وتحسين البيئة ، وبمعدل (6) جلسات سنويا ، اي بما يعادل (18) جلسة خلال سنوات البحث .

ب. من اهم الامور التي نوقشت في جلسات المجلس خلال سنوات البحث هي :

1- زيارة مواقع الطمر الصحي من قبل ممثل مؤسسات البلديات واعضاء مجلس حماية وتحسين البيئة، إذ لوحظ رمي النفايات بشكل عشوائي ، مع وجود نفايات طبية ذات تأثير سلبي على صحة الانسان ، ان المناطق المحددة للطمر الصحي لا يستوعب لكمية النفايات المرفوعة سنوياً.

2- جرد المعامل المتجاوزة داخل الاحياء السكنية وترحيلها بعد دفع الغرامات ، فضلا عن نقل معمل اسفلت البلدية مع كمية الانقاض الموجودة .

3- عدم وجود مجازر صحية وعصرية تؤمن سلامة اللحوم من الناحية الصحية وخزنها ونقلها من المجازر إلى الأسواق تنفيذاً.

اثبات الفرضية

وفي ضوء ما تقدم من تحديد نقاط الخلل والضعف في عمل مؤسسات البلدية واثرها على ابعاد التنمية المستدامة عبر تطبيق تدقيق ورقابة الاداء من قبل الباحث بصفته مرة مدقق داخلي ومدقق خارجي مرة اخرى ، والتوصيات التي ستقدم لرفع

مستوى مساهمة مؤسسات البلديات في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة ، يمكن اثبات فرضية البحث التي مفادها (ان تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة مؤسسات البلديات بوساطة المدقق الداخلي والمدقق الخارجي تساهم في تحديد نقاط الخلل ومعالجتها لتحقيق التنمية المستدامة)

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. عدم قيام المدقق الداخلي والمدقق الخارجي لمؤسسات البلديات في تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على مؤسسات البلديات لتحقيق التنمية المستدامة .
2. ضعف مؤسسات البلديات في اعداد وتنفيذ خطة لتحصيل ايراداتها السنوية اثر سلبا على نصيب الفرد من (سكان الحضر) الذي يمكن ان يحصل عليه نتيجة ترجمة مبالغ الايرادات في المشاريع الخدمية ذات النفع العام.
3. ضعف مساهمة مؤسسات البلديات في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتضمن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، نتيجة عدم شمول سكان المناطق الريفية بخدماتها ، على الرغم من انهم يشكلون نسبة (59) من اجمالي عدد سكان المحافظة .
4. تراجع اداء مؤسسات البلديات في رفع كميات النفايات المتولدة خلال السنة نتيجة تجاهلها العلاقة بين زيادة عدد السكان بشكل عام في المحافظة ومؤشر نصيب الفرد من تولد النفايات خلال اليوم ، تارك من ذلك اثار سلبية على تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة .
5. ضعف الجهود المبذولة من قبل مؤسسات البلديات في زيادة مساحات واعداد الحدائق والمتنزهات الفعلية يؤثر سلبا على مساهمة مؤسسات البلديات في جانب البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال توافر اماكن لراحة السكان ، وجانب البعد البيئي للتنمية المستدامة من خلال زرع الاشجار والازهار التي تعود بنفع على البيئة .

التوصيات

1. تفعيل عملية تدقيق ورقابة الاداء على انشطة البلديات من قبل المدقق الداخلي والخارجي لتحقيق التنمية المستدامة.
2. على مؤسسات البلديات اعداد وتنفيذ الخطط السنوية لتحصيل ايراداتها وترجمتها في مشاريع خدمية ذات نفع عام.
3. تفعيل دور مؤسسات البلديات في تحقيق هدف التنمية المستدامة المتضمن الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها ، من خلال اصدار القوانين والتعليمات التي تلزم شمول سكان المناطق الريفية القريبة من المدن بخدمات جمع النفايات وغيرها من خدمات مؤسسات البلديات .
4. تحسين اداء مؤسسات البلديات في رفع كميات النفايات المتولدة خلال السنة ، من خلال التركيز على العلاقة بين زيادة عدد السكان بشكل عام في المحافظة ومؤشر نصيب الفرد من تولد النفايات خلال اليوم ، خدمةً لتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة
5. تكثيف الجهود المبذولة من قبل مؤسسات البلديات في زيادة مساحات واعداد الحدائق والمتنزهات الفعلية لغرض المساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة .

المصادر

الوثائق والقوانين الرسمية

تقارير الاحصاءات البيئية في العراق للسنوات ، 2012 ، 2013 ، 2014.

تقارير مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق ، 2014.

الجمعية العامة للأمم المتحدة ، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ، الدورة السبعون ، 2015.

معيار الانتوساي ، 3000 ، 2004.

معيار الانتوساي ، 3100 ، 2004.

معيار الانتوساي ، 5110 ، 2001 .

الكتب والدوريات

الحساني ، وعد هادي .(2017). تدقيق النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة . اطروحة دكتوراه . جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

سرايا ، محمد السيد .(2007). اصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل ، الاطار النظري – المعايير والقواعد – مشاكل التطبيق العملي ، ط1 ، الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.

علي ، عبد الوهاب ناصر ، وشحاته ، شحاته السيد .(2013). اصول المراجعة الخارجية الحديثة وفقا للمعايير المصرية والدولية ، الاسكندرية : دار التعليم الجامعي .

عيسى ، سمير كامل محمد .(2008). العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات . بحث منشور . مجلة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، العدد (1) ، مجلد (45).

القريشي، اياد رشيد.(2011). التدقيق الخارجي منهج علمي نظريا وتطبيقيا. بغداد: دار الكتب والوثائق .

Foreign References

Blocher , Edward ,J . (2010). Stout,david. &Coking Gary ,cost management,a strategic Emphasis .

Bramwel , Bill, Coastal Mass Tourism .(2004). Diversification and Sustainable Development in Southern Europe, USA .

hale, m., & lachowicz , m .(2002). the environment,employment and sustainable development, this edition published in the taylor & francis e-library.

Schrijver, Nico & Weis, Friedl .(2004). International Law and Sustainable Development Principles and Practice, Koninklijke Brill NV, Leiden, The Netherlands .

United Nations, Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies , Third Edition,2007.